

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠١٢/٨/١٦

«الجبهة» يطالب بإسناد السلطة التشريعية لـ «الدستورية العليا»

كتب - جمال أبو الذهب:

تمر بها البلاد ولم تكتمل مؤسسات الدولة بعد، كما أن القوات المسلحة تخوض معارك ضارية في سيناء للقضاء على بؤر الإرهاب، كما أن الغموض الذي انتاب تشكيل الحكومة ومؤسسة الرئاسة يضيف بدوره ظلالاً من القلق، فضلاً عن أن عدم ظهور قادة القوات المسلحة المقالين وعدم أدائهم اليمين في المناصب الجديدة وتسليمهم قلادة النيل وتضارب الأنباء حول وضعهم، يثير التساؤلات.

وطالب «الجبهة الديمقراطية» بضرورة تعهد مرسى بالالتزام بإعادة تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور بمعايير تحقق التوازن السياسي وعدم سيطرة فصيل على أغلبية الأعضاء، والاستفادة من الجهد الذي قامت به الجمعية الحالية، وحث الجبهة في بيانه على ضرورة احترام القضاء المصري وأحكامه النهائية. وعدم السعي لعودة البرلمان المنحل بموجب حكم نهائي من المحكمة الدستورية، وإجراء انتخابات جديدة بعد الاستفتاء على الدستور الجديد بـ «نعم» وفي موعد أقصاه ستين يوماً.

طالب حزب «الجبهة الديمقراطية» الرئيس محمد مرسى بضرورة السعي لعدم استئثار أى سلطة على سلطة أخرى، وضرورة صدور قرار جمهورى بإسناد سلطة التشريع إلى المحكمة الدستورية العليا حتى إجراء الانتخابات البرلمانية القادمة، وضمان حرية الصحافة والإعلام عبر إصدار قرار جمهورى بتشكيل (لجنة القيم الإعلامية)، ويتم تشكيلها بواقع ٥٠٪ من نقابة الصحفيين و٥٠٪ من الشخصيات العامة، للرجوع لها للفصل فى أى تظلم من أى تجاوزات من قبل وسائل الإعلام المختلفة بحق أى مسئول أو حزب أو شخصية وطنية، ويكون لها الحق فى إصدار قرارات ملزمة بحق من ارتكب المخالفة لحين الفصل فيها من قبل القضاء.

ووصف حزب «الجبهة الديمقراطية» القرارات الأخيرة للدكتور محمد مرسى رئيس الجمهورية بـ «الإيجابية»، معتبراً أن ذلك يتيح القضاء على ازدواج السلطة. وأضاف الحزب - فى بيان أصدره المكتب السياسى للحزب بعد اجتماعه - أن المخاوف تتزايد مع استمرار المرحلة الانتقالية التى